الإجهاد المالي مؤشر للنوبات الدائمة

فيضان عقيقي

لفهم مؤشّر ما، لا بدّ بداية من تعريف المفهوم الذي يقوم عليه. فماذا نعني بـ«الإجهاد المالي» الذي بات له مؤشّر خاص في لبنان، وضعته الباحثات ليال منصور إشراقية وليلى داغر وصادقة الحريري، وصدر أخيراً عن معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت.

في الواقع، هذه المهمة ليست سهلة، إذ إن العوامل أو المتغيّرات التي قد تسبّب إجهاداً مالياً تختلف من حالة إلى أخرى وبين بلد وآخر. لكن في العموم، يُعدّ «الإجهاد المالي» في النظرية الشائعة، كل «انقطاع في الأداء الطبيعي للأسواق المالية، وضغط يمارس على هذه الأسواق، نتيجة ارتفاع المخاطر، وسيطرة حالة من عدم اليقين، وتغيّر توقّعات الخسارة في الأسواق والمؤسّسات المالية». ويتّجّ الإجهاد المالي عادة، وفق هذه النظرية، من «وجود مكامن ضعف في هيكلية النظام المالي ومن التأثر بالصدمات الخارجية».

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يُقاس الإجهاد المالي عبر تصميم مؤشّر يُغطّي القطاع المصرفي وأسواق الأسهم والصرف الأجنبي والديون، حيث «تكون القيم المتطرّفة (أي الأعلى) تدلّ على وجود نوبة إجهاد مالي أو ما يُعرف بأزمة مالية، التي تولّد تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، وتؤدّي - كما في حالات مختلفة - إلى حدوث انكماش اقتصادي أو ركود النمو وخسائر في الناتج المحلي». وتعتبر هذه النظرية أن حدّة الأزمة المالية ترتبط بنحو رئيس بـ«هشاشة النظام المالي وبالسياسة النقدية، ومن سماتها الأساسية حدوث تحوّلات كبيرة في أسعار الأصول، أي في عائدات الأسهم والسندات، وحدوث تقلّب في أسعار الأسهم والصرف الأجنبي وفي السيولة نتيجة ارتفاع المديونية، فضلاً عن اهتزاز سلامة الجهاز المصرفي نتيجة ارتفاع المنحنى بين عائدات سندات الخزينة القصيرة والطويلة الأجل والقروض الخطرة».

انطلاقاً من هذا التعريف، تتوصل معدّات مؤشّر الإجهاد المالي المذكور، الأول من نوعه، إلى خلاصة، أنه «خلافاً لمعظم مؤشّرات الإجهاد المالي، لا يكشف مؤشّر لبنان عن تأثره بالأزمات المالية العالمية، مثل أزمة فقّاعة الدوت كوم أو أزمة الإنترنت (2000-2001) أو أزمة الرهن العقاري (2008-2009)، لا بل نجد أن الأسواق المالية اللبنانية أكثر عرضة لنوبات الإجهاد بسبب انعدام الاستقرار الداخلي، وربّما الإقليمي، أكثر من تأثرها بالأسواق العالمية، فضلاً عن تأثير الأحداث السياسية والجيوسياسية على الأسواق المالية أكثر من التطوّرات الاقتصادية».

تنطلق الباحثات من فرضية أن «انتقال الظروف المالية السلبية إلى الاقتصاد كله، هو أمر محتمل ويتمّ عبر قنوات عدّة. والأهم من ذلك، أن صدمات مالية صغيرة يمكنها أن تتضخّم وأن تؤدّي إلى تدهور كبير في الظروف الاقتصادية، وهي العملية التي تعرف بـ«المعجّل المالي». وبالتالي، هناك «توافق واسع في الآراء حول أهمية فهم الترابط المعقّد بين المؤسسات المالية والأسواق في البلد، ومختلف القنوات المحتملة لتمدّد أي صدمة مالية، ودورها في تضخيم أو التخفيف من صدمات مماثلة».

هنا، تكمن أهمّية تصميم مؤشّر للإجهاد المالي خاص بلبنان واعتماده مقياساً للهشاشة المالية، وفقاً للمشاركات في إنجاز هذا المؤشّر. إذ يمكن «استخدامه لمراقبة الأسواق المالية، وتقييم سلامة النظام المالي، ورصد أي حالة من عدم الاستقرار المالي وتحديد مصدرها، والمساعدة في إدارة أي أزمة أو حتى منع حصولها».

يستند تصميم المؤشر إلى المنهجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، لكنه يركّز أيضاً على متغيّرات عدّة تعكس بعض المسائل الخاصة بالاقتصاد اللبناني، ويتناول ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع المصرفي وسوق الأسهم وأسواق الصرف والديون الأجنبية، وتتضمّن بدورها عشرة مؤشرات مختلفة تعبّر عن مكامن الضعف في كل قطاع. ويعمد المؤشّر إلى محاولة ربط البيانات المتعلّقة بهذه القطاعات ومؤشّراتها بانكماش الإقتصاد ونموّه، خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير 1998 وكانون الثاني/ يناير 2018.

فترات الإجهاد المالي في لبنان

تبيّن النتائج التي يرصدها المؤشّر مرور لبنان بحالات عدّة من نوبات الإجهاد المالي خلال العقدين المنصرمين، ويكاد يكون الإجهاد المالي حالة شبه مستمرّة تطغى على الواقع اللبناني. إلا أن الملاحظة الأولى على المؤشر، أنه يحاول أن يثبت فرضية أن الأسباب محصورة بالأوضاع السياسية أكثر مما هي نتيجة «الإقتصاد السياسي».

وفق المؤشّر، شهد لبنان قبل عام 2005 سلسلة من نوبات الإجهاد المالي المتفاوتة من حيث شدّتها، إلّا أن كلّها حدثت أثناء ركود النمو الاقتصادي أو خلال فترة التوسّع العمراني، باستثناء نوبة واحدة أدّت إلى ركود في الاقتصاد (1999-2000). أيضاً، تزامنت هذه النوبات، في تلك الفترة، مع الاضطرابات السياسية المرتبطة في شكل رئيس بالصراع مع «إسرائيل»، باستثناء الإجهاد المالي في تموز/ يوليو 2001 المُرتبط بحدث اقتصادي، حين قامت وكالة «موديز» بخفض تصنيف لبنان من B1 (حصل عليه في شباط/فبراير 1997) إلى B2.

أقسى نوبات الإجهاد المالي التي مرّ بها لبنان، وفق نتائج المؤشر، كانت في شباط/ فبراير 2005، عقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وهو حدث سبقته فترة، امتدّت لأكثر من سنتين، لم يشهد خلالها لبنان أي إجهاد مالي يذكر، لا بل على العكس، كان يعيش فترة من التوسّع الاقتصادي، قبل أن تؤدّي حادثة الاغتيال إلى تحوّل كامل في مؤشّر الإجهاد ووصوله إلى ذروته الأعلى على الإطلاق.

في أوائل عام 2006، شهد لبنان نوبة إجهاد مرتفعة في مؤشّر سوق الأوراق المالية. ففي تلك الفترة، عمد المستثمرون الخليجيون إلى بيع حصصهم في الشركات اللبنانية المُسجّلة في بورصة بيروت. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، مرّ لبنان بنوبة أخرى، بعد أن سبّب العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي دام شهراً كاملاً، دماراً شاملاً ونزوح المواطنين وتدمير البنية التحتية الرئيسية في البلد، إلا أن اللافت أن معدّل الإجهاد لم يكن مرتفعاً كما هو متوقّع، وبقي أقل من المعدّل الذي سجّل في بداية العام، وتنسب معدّات المؤشر السبب إلى «إجراءات» اتخذها مصرف لبنان لاحتواء أي مشكلة مالية أو اقتصادية والحدّ منها، إذ حظر تحويل مبالغ كبيرة من الليرة إلى الدولار، وهو ما منع الكثير من العملاء الاقتصاديين من القيام بعمليات سحب مصرفية تزعزع سوق الصرف الأجنبي، كذلك أغلقت بورصة بيروت من 17 تموز/ يوليو حتى 31 تموز/ يوليو 2006.

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، مرّ لبنان بحالة من التوسّع الاقتصادي، وهي حالة استمرّت حتى عام 2011، على الرغم من وقوع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 (أزمة الرهن العقاري) التي لم يشعر بها لبنان، بحيث لم يكتشف المؤشّر أي نوبات إجهاد مالي طوال تلك الفترة. لكن منذ عام 2011 وحتى كانون الثاني/ يناير 2018، يعيش لبنان إجهاداً مالياً مستمراً، إلّا أن النوبة الأعلى المُسجّلة كانت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، نتيجة الضغط المالي الذي تعرّض له لبنان في أعقاب أزمة استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري وما جرى تناوله عن اعتقاله في السعودية، والذي انعكس على الأسواق المالية اللبنانية، بحيث أدّت عمليات سحب الودائع الكبيرة إلى نقص السيولة في بعض المصارف، ودفعت إلى ارتفاع سعر الفائدة بين المصارف إلى نحو 6 أضعاف متوسط سعرها، فضلاً عن زعزعة استقرار أسواق الصرف والديون الأجنبية نتيجة عمليات التحويل المتمادية من الليرة إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً، قبل أن تتراجع التأثيرات السلبية بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017.

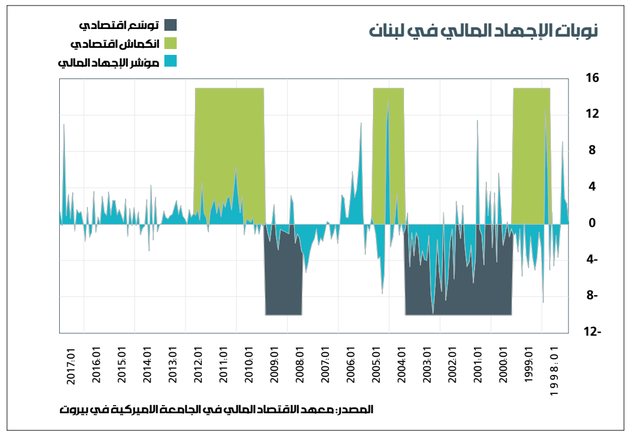

المصدر: معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت

المؤشّرات القطاعية

يستمدّ مؤشر الإجهاد المالي نتائجه من دراسة القطاعات المالية اللبنانية (القطاع المصرفي وسوق الأسهم وأسواق الصرف والديون الأجنبية) والمؤشّرات المرتبطة بها، ويعكس طبيعة السلوكيات والعوامل الاقتصادية وسياسات السلطة النقدية وقرارات صانعي السياسات في كل فترة.

في ما يأتي ملخّص عن أبرز هذه النتائج:

القطاع المصرفي

على الرغم من «متانة» المصارف اللبنانية وربحيتها العالية، إلّا أنها ما زالت معرّضة كثيراً للإجهاد وحتى للأزمات الحادّة. ويعيد المؤشر السبب إلى: امتلاك المصارف سوقاً ثانوية في الدين الحكومي، وإلى كون شهادات إيداع المصرف المركزي غير مسيّلة، وتركّز الودائع في شكل كبير ودولرتها، وتحوّل المصارف إلى المصدر الرئيسي للاستثمار في ظلّ غياب سندات الشركات، فضلاً عن امتلاك المصارف أكثر من 50% من مجموع الدين الحكومي، وهو وضع شبيه ببعض البلدان الأفريقية. وهذا الواقع يفرز أثاراً مضرّة بالاقتصاد، فعلى الرغم من استفادة المصارف الخاصة من العوائد العالية على الديون الحكومية، إلا أن تراكم هذه الديون سيؤدي إلى خفض القروض المصرفية الإجمالية، وسيؤدّي أي تذبذب في الأسواق إلى هرب المودعين، وتأثّر النظام المصرفي بأكمله.

بالإضافة إلى ذلك، يعاين المؤشّر مجموعة من المؤشّرات المرتبطة بالقطاع المصرفي، التي تنطوي على مخاطر مرتفعة، أبرزها المنحنى بين عائدات سندات الخزينة القصيرة الأجل والطويلة الأجل (أكثر من سنتين)، الذي يعدُّ أحد أهم المؤشّرات التي يمكنها التنبؤ بالركود الاقتصادي، إذ يشير انخفاض عوائد السندات الطويلة الأمد إلى انكماش وركود محتمل وقيود ائتمانية، وهو ما يعرّض المصارف لمخاطر أعلى. علماً أن السندات الطويل الأمد نادرة جداً وغير موجودة تقريباً في لبنان، وفق المؤشر نفسه.

ويعاين هذا المؤشر سندات الخزينة بالدولار واليورو (ليبور)، فهي الفارق بين الفائدة بين المصارف والفائدة التي تمكّن الحكومة من الاقتراض لأكثر من 3 أشهر، ويُعدُّ انتشارها مؤشراً على مخاطر الائتمان، وهي في لبنان تشكّل عاملاً لتمويل نقص السيولة، فضلاً عن القروض من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية التي تشير إلى حدوث نقص في السيولة وتؤدي إلى أزمة عملة نتيجة استخدام الاحتياطيات لدى المصرف المركزي للتخفيف من مشكلات السيولة، علماً أن صندوق النقد الدولي حذّر في تقريره عن لبنان عام 2017 من «صدمة مشتركة للسيولة المصرفية، قد تؤدي إلى الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاض الاحتياطيات الدولية (1% من الودائع تعادل 3,7% من الاحتياطيات)».

سوق الأسهم

يتبيّن، وفق المؤشر، أن لبنان متخلّف عن البلدان الناشئة لناحية انفتاح الأسواق فيه، فعلى الرغم من كون بورصة بيروت ثاني أقدم بورصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1920)، إلّا أنها صغيرة نسبياً من حيث حجم التداول والسيولة، وعدد الشركات المدرجة فيها (10 شركات)، تبلغ قيمة بورصة بيروت السوقية نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 40% كمتوسط في البلدان المتوسطة الدخل. كذلك إن أكثر من 90% من أحجام التداول والأسهم الإجمالية فيها تستحوذ عليها أسهم المصارف التجارية، فضلاً عن افتقار بورصة بيروت إلى أي أدوات مالية متطورة ومنتجات مشتقة. وفيما يمكن اعتبار انخفاض درجة انفتاح البورصة عاملاً مخفّفاً من عدوى الصدمات الدولية، إلا أن تضمينها في المؤشّر يعود إلى قدرتها على قياس سلوك المستثمرين وعوائد أسعار الأسهم، وهما من مؤشّرات الإجهاد المالي الأساسية.

أسواق الصرف الأجنبي والديون

يعتبر المؤشر أن أسواق الصرف والديون الأجنبية هي من المؤشّرات المهمّة لاكتشاف أي أزمة عملة محتملة، وهي ترتبط بمؤشرات أخرى مثل معدّلات الدولرة والديون الأجنبية والاحتياطيات الأجنبية وقيمة سعر الصرف. في لبنان، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، شهد الاقتصاد بعض التغييرات الأساسية، فتبنّى سياسات توسعيّة، فزادت الديون كثيراً ونمت معدّلات الدولرة. حالياً، لبنان مثقل بديون بالعملة الأجنبية تشكّل أكثر من 50% من مجمل ديونه، وهي نسبة مرتفعة نسبياً وتدلّ على ضعف الاقتصاد وانكشافه على أزمات مالية حادّة. كذلك إن أي انخفاض في قيمة الليرة، سيجعل أوزان هذه الديون أثقل، وهو ما يعرّض البلد لأزمات مالية. بالإضافة إلى ذلك، يعدُّ العجز المزمن في الميزان التجاري اللبناني عامل ضغط أو استنزاف للاحتياطيات الأجنبية. فضلاً عن أن معدّل الدولرة الذي يبلغ نحو 70% منذ بداية التسعينيات (وهو أحد أعلى معدلات الدولرة في العالم)، يعبّر أيضاً عن الضعف المالي وضعف المؤسسات وتفضيل الوكلاء الاقتصاديين للتعامل وإيداع أموالهم بالعملة الأجنبية بدلاً من العملة المحلية تفادياً لأي أزمة مفاجئة.

انطلاقاً من ذلك، ترى المشاركات في تصميم هذا المؤشر أن السلطة النقدية ستبقى خائفة من تعويم سعر الصرف، ما دامت تعاني من «الخطيئة الأصلية» (أي مراكمة ديونها الخارجية التي تعرّض الاقتصاد لأزمات حادّة)، ما يبقي الاقتصاد اللبناني هشّاً وعرضة للأزمات المالية الحادّة عند حدوث أي خفض في قيمة العملة.

اقتصاد السوء

ليس «زواجاً مارونياً»

محمد زبيب

توصف العلاقة القائمة بين الدولة اللبنانية والمصارف في الخطاب الشائع بأنها علاقة «زواج ماروني»، أي ذاك النوع من الزواج الذي لا طلاق فيه، والذي يتماهى فيه الاثنان ليصبحا واحداً، لا يفرّق بينهما سوى الموت أو البطلان.

بمعزل عن النيات، حميدة كانت أم خبيثة، فإن هذا الوصف يوحي بأن العلاقة بين الدولة والمصارف، كما الزواج، تتمّ بالرضى والقبول، ولو بالشكل، وتقتصر على طرفي «العقد» وحدهما، اللذين يقرّران الارتباط بوثاق دائم، لا يمكن أبداً أن تنفصم عُراه! وبالتالي، لا يوجد ما يمكن فعله إزاء هذا النوع من العلاقات، سوى احترام إرادة طرفيها و«سرّ زواجهما»، كما تحترم الرعية ما تمليه الكنيسة على أساس أن «ما جمعه الله لا يفرّقه إنسان».

ولكن، العلاقة القائمة بين الدولة والمصارف، لا تشبه «الزواج» بشيء، ولا يحكمها «سرّ مقدّس» من أي نوع كان. وإذا كان لا بدّ من تشبيهها بالعلاقات، فهي أقرب إلى علاقة «المقامر» بـ«المرابي»، أو (ربّما) تشبه أكثر علاقة «مدمن المخدّرات» بالـ«Dealer». أي أنها تنتمي إلى ذاك النوع من «العلاقات»، التي يستغلّ فيها طرف نزوات الطرف الآخر (أو حاجاته)، ويشجّعه عليها ويوهمه بأنه قادر على تأمينها له إلى ما لا نهاية، فيغرقه بالشروط والالتزامات (الديون وضماناتها) حتى يصبح رهينة في فخّ «الإدمان»، ويصبح المدمن أو المقامر مستعدّاً لرهن أي شيء (حتى نفسه) من أجل الحصول على «التمويل»، مُعتقداً، على الدوام، أنه سيجد طريقة ما للتخلّص من هذا «الاستعباد»، فيما هو يغرق أكثر فأكثر تحت جبال من الديون المُكدّسة، التي تستنزف موارده وثرواته ودخله وتضعف قدراته وخياراته، وتجعله، على الحديدة»، وفق المثل الشائع. وهذا هو شكل العلاقة بين الدولة والمصارف، وهو الشكل الذي يعطي معنى لمصطلح «الإفلاس»، الذي يتحدّث عنه الاقتصاد الشائع ويخشاه، ولا سيّما عندما يكون الخطر هو «إفلاس الدولة» وخسارة جزء مهم من الأرباح أو رأس المال الموظّف في تمويل مديونيتها.

ما يوصف على أنه «زواج ماروني» بين الدولة اللبنانية والمصارف، هو في الواقع هذا الشكل من العلاقات الرأسمالية نفسها: فرأس المال يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر، وهذه هي السمة الرئيسة للرأسمالية، وقانونها الأساسي المؤدّي إلى «التراكم اللانهائي لرأس المال». وبالتالي، لا يضع «رأس المال» مهمّة له لتحقيق أي «مصلحة عامة» تتجاوز الغاية الوحيدة المتمثلة بتحقيق «الربح»، وهي الغاية التي يعتبرها الليبراليون تحقّق بذاتها المصلحة العامة. إذاً، ليس هناك أي خصوصية محلية الطابع تتخذها العلاقة بين الدولة اللبنانية والمصارف، على عكس ما يرمز إليه «الزواج الماروني»، الذي بالكاد سيفهم معناه أي غريب عن الاجتماع اللبناني ونظامه الطائفي، في حين أن هذه العلاقة هي نفسها في كل حقل يجده رأس المال خصباً لتوليد الأرباح، سواء اتخذ رأس المال صفة «المنتج» أو «الوهمي»، صناعي أو تجاري أو رأس مال نقدي ومالي.

تعدّ «الدولة» من الحقول الخصبة جداً لإنتاج الربح وتراكم «رأس المال»، بشكل مباشر من خلال العوائد من الدين العام وبشكل غير مباشر من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة والدخل. وفي كل مكان، يؤدي المصرف المركزي دور المدير التنفيذي لرأس المال المالي، مع أنه في معظم القوانين والنظريات هو مصرف الدولة أيضاً والجهة السيادية المنوطة صلاحية طبع العملة. إلا أن التجربة جعلته مصرف المصارف لا مصرف الدولة، فيما المصرفيون يلعبون دور «السماسرة»، أو ما يعرف باسم «الوسطاء» في السوق.

في غير مكان في العالم، حتى بين الليبراليين، يتسع نطاق الإقرار بأن الكثير من المجتمعات باتت عالقة في «فخّ المديونية». الناس عالقون، لا يدرون ماذا يفعلون إزاء هذه الجبال من الديون الهائلة، التي تراكمت في السنوات الماضية، ولامست مستوى 250 تريليون دولار حالياً. لا تنحصر جبال الديون المُكدّسة على الدول وحكوماتها، أي المديونية العامة، بل يرزح تحتها الشركات والأسر والأفراد. ممن جرى إغراؤهم بأسعار فائدة متدنية وتشجيعهم على الاقتراض من المصارف، ليس للاستثمار، بل للاستهلاك تحديداً، في ظل أوهام «الثراء» و«الطبقة الوسطى» و«مجتمع الملكية»، والتي تزامنت مع موجة «نيوليبرالية» عارمة فرضت تخفيض الضرائب على رأس المال وتحريره كلّياً ودعم عوائده، والاستعاضة عن دولة الرعاية بقروض مصرفية لتأمين التعليم والتغطية الصحية وغيرها، والاستعاضة عن الدولة المتدخّلة بالدولة المدينة والمجتمعات المدينة.

تقول النظرية الشائعة: إذا توقّف المدينون عن تسديد الديون، سيعمّ الذعر في الأسواق المالية وينهار القطاع المالي برمّته، سيهرب رأس المال (الودائع) وسينكمش الاقتصاد، وسيفقد المصرف المركزي قدرته على تحديد سعر الصرف وسترتفع أسعار الفائدة وتضمحل التدفقات الخارجية وستفقد الدولة مصادر تمويلها وستتراجع إيراداتها وترتفع نفقاتها... ما يؤدّي في النهاية إلى إفلاسها وإفقار المجتمع. أمّا إذا واصل الجميع تسديد الفوائد على الدين، ولو على حساب تدهور مستوى المعيشة وكفاءة الاقتصاد و«الديموقراطية»، فإن ذلك سيؤمّن «مساحة» مالية كافية لتأجيل «الإفلاس» والمراهنة مجدّداً على «الحظ» أو «العجيبة» أو «الرعاية الإلهية» كي لا يحصل ذلك، وبالتالي يتوجّب علينا جميعاً أن نقبل تحمّل الأكلاف، فيما الدين يتزايد وتتزايد معه الفوائد التي يجنيها «رأس المال»، ولا سيّما على حساب المال العام بمعناه الواسع، أي تقليص الثروة العامة.

ما يميّز الحالة اللبنانية أنها واحد من نماذج في الدول الرأسمالية، حيث نجح رأس المال المصرفي في إحكام سيطرته على الاقتصاد السياسي، منذ التأسيس له تاريخياً، وبالتالي، كان سهلاً على المصرفيين، بوصفهم أيقونة البورجوازية اللبنانية ومصدر إلهامها ومثالها الرأسمالي الأعلى، أن يكتسحوا الدولة ويعيدوا تشكيلها ويستعبدوها كلّياً. تحفظ الذاكرة القصيرة، كيف استغل المصرفيون «نظام الحرب»، الذي أرسى قواعده في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي على تفكّك الدولة كلّياً وتقاسمها كإقطاعيات طائفية جغرافياً ومؤسسياً، وتحوّل إلى نظام دستوري في اتفاق الطائف، سواء عبر ما نصّ عليه الدستور بالفعل أو بالعرف أو بالأمر الواقع. ما يشير إليه التاريخ الحديث لفقّاعة المديونية في لبنان، أن المصرفيين وجدوا فرصتهم السانحة في «اقتصاد الحرب»، وكانوا على ارتباط وثيق بالتغيّرات الطارئة على البورجوازية اللبنانية في الحرب، وقاموا بما يقومون به عادة في إدارة التمويل ورسملة «الأمراء المقاتلين»، فحافظوا على موقعهم المُسيطر من خلال دورهم في المضاربات على سعر صرف الليرة طوال 10 سنوات (1982- 1992)، والتي كانت إحدى الوسائل الفعّالة جدّاً في عملية تطويع المجتمع وإرغامه على قبول استمرار «النظام الناشئ» كشرط للاستقرار وإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد، وقبول تمويل هذا «النظام» بالدين، أي عبر المصارف نفسها.

هذه هي العلاقة التي ترتبط بها الدولة مع المصارف. علاقة سيطرة رأس المال المالي على المجتمع واستحواذه على جزء مهم من الفائض الاجتماعي، وإخضاعه لعالم مُخيف من السحر والشعوذة والكوابيس. مثل هذه العلاقات، لا يمكن أن تكون بمثابة زواج لا يُفكّ، على غرار «الزواج الماروني»، إلا بمشيئة إلهية، فهي، أولاً وأخيراً، علاقات صراعية بين فئات المجتمع نفسه، مسرحها الأساسي ميدان السيطرة على الدولة، كميدان قسر وقمع وميدان تراكم رأس المال وتركيز الثروة والدخل. مثل هذه العلاقات يتوجّب تدميرها، وهذا واجب كلّ المتضرّرين.

مؤشر

كيف زادت المصارف هامش ربحها من الفوائد؟

علي هاشم

في سياق شرح أسباب ارتفاع الفوائد في السوق اللبنانية، تذهب تبريرات المصرفيين بغالبيتها إلى ربط المسألة بارتفاع الفوائد في السوق الأميركية، الذي يحتّم رفع مثيلتها في لبنان، للحفاظ على الودائع وضمان عدم تحويلها.

ومع رفع الفوائد على الودائع – وفق شرح المصرفيين- لا بدّ من رفع الفوائد على القروض بالتوازي، للحفاظ على هامش الربح.

من ناحية أخرى، يشير البعض أيضاً إلى دور هندسات مصرف لبنان، التي تهدف إلى امتصاص العملة الصعبة بعوائد مرتفعة، وهو ما يؤدّي إلى رفع المصارف للفوائد، لتتمكّن من المشاركة في هذه العمليّات والاستفادة من أرباحها.

لكن على ما يبدو، ثمّة عامل إضافي ساهم خلال هذه الفترة برفع الفوائد بشكل إضافي. إذ تظهر الأرقام أن المصارف استفادت خلال الفترة الماضية من المسار التصاعدي للفوائد، لترفع الفارق بين نسبة الفوائد التي تدفعها للمودعين وتلك التي تتقاضاها من المقترضين. وبالتالي، جزءٌ من الارتفاع في الفوائد المدينة ذهب على شكل زيادة في أرباح المصارف نفسها خلال السنوات الماضية.

تحتسب المصارف متوسّط نسبة الفائدة التي تدفعها على الودائع التي تكون بحوزتها. كما تحتسب من ناحية أخرى متوسّط نسبة الفائدة التي تتقاضاها على القروض، ويُسمّى هذا الحساب في المصطلحات المصرفية «العائد المُثقل لاستعمالات الأموال». ويمثّل الفارق بين النسبتين مؤشّر «هامش الفوائد»، وهو الهامش الذي تستفيد منه المصارف لتحقيق الربح. وتستفيد المصارف من هذا المؤشّر تحديداً لقياس المردود على الأموال التي توظّفها في القروض، بالمقارنة مع كلفة الحصول على هذه الأموال من المودعين.

منذ 2015، تتجه معدّلات الفوائد على الودائع والقروض معاً في اتجاه تصاعدي، لكن مراجعة هامش الفائدة للدولار الأميركي يظهر أن المصارف تمكّنت في الحصّلة من رفع هامش الفوائد للدولار الأميركي تدريجاً من 1,3% في أيار/ مايو 2015 إلى 2,02% حتّى أيار/ مايو الماضي، مع العلم أنّ 68% من الودائع الموجودة لدى المصارف اللبنانية هي بالدولار الأميركي تحديداً. ارتفاع هذه النسبة يعني أن المصارف تمكّنت من رفع متوسّط الفائدة التي تقبضها على توظيفاتها بالدولار عبر القروض بنسبة تفوق الزيادة على نفسها على الليرة اللبنانية (تشكّل حوالى 32% من الودائع المصرفية). في الواقع، تمكّنت المصارف من رفع هذه النسبة بمسار تصاعدي قبل أن تشهد انخفاضاً إلى مستوياتها السابقة منذ أواخر السنة الماضية، بعد أن تم رفع فوائد الودائع بالليرة اللبنانية للحفاظ على الودائع بهذه العملة، ومنع حصول تحويلات كبيرة إلى الدولار الأميركي بعد ارتفاع الفوائد على الدولار.

في المحصّلة، استفادت المصارف من المسار التصاعدي للفوائد لزيادة هامش الفائدة، وبالتالي زيادة ربحيّتها، إذ إن السنة الماضية شهدت أكبر قفزة في أرباح القطاع المصرفي، التي بلغت 2,6 مليار دولار. بينما يُكرّر المصرفيون التفسيرات نفسها لارتفاع نسبة الفوائد، والتي تحصر الأسباب بارتفاع نسبة الفوائد في الولايات المتحدة والسوق العالمية!

متوسّط الفائدة التي تدفعها للمودعين. وإذا كان الفرق بين فائدة الودائع المدفوعة وفائدة القروض المقبوضة هو ربحيّة المصارف عبر «هامش الفوائد»، فهذه الربحيّة ارتفعت بنسبة 55% خلال السنوات الثلاث الماضية.

عموماً، تعني هذه الأرقام أن جزءاً من الارتفاع في فوائد القروض لم يقابله ارتفاع في فوائد الودائع، أي إنه لم يكن مدفوعاً بعوامل ارتفاع الفوائد عليها، بل ذهب هذا الارتفاع لزيادة أرباح المصارف خلال هذه الفترة. وقد استفادت المصارف اللبنانية لتحقيق هذا الأمر، من تحديد جمعية المصارف بنفسها معدّل الفائدة المرجعية، الذي يتم اعتماده لتحديد فوائد القروض الجديدة، وإعادة تحديد الفائدة المتحركة للقروض المنوحة على فترات زمنية طويلة.

تظهر الأرقام أن المصارف لم تتمكّن من توسيع هامش الفائدة بالطريقة

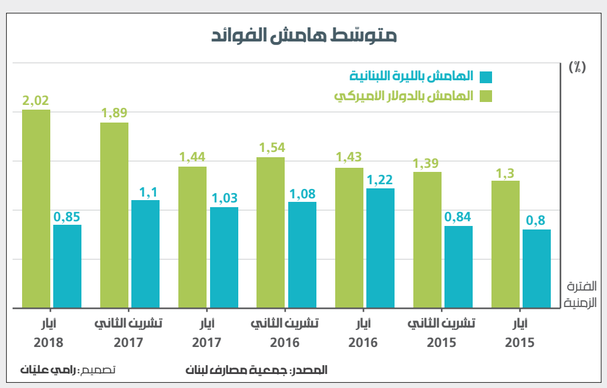

المصدر: جمعية مصارف لبنان تصميم: رامي علّيان